جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اهداف البحث في الدفاع الاجتماعي

الدكتور تولاني اسوني

الرياض

1408 هـ - 1988 م

أهداف البحث في الدفاع الاجتماعي

الدكتور تولاني آسوني(*)

يبدو أنه س السهل اظهار بيانات مفصلة عن اهداف البحوث في الدفاع الاجتماعي، ولو دققنا النظر قليلا في الموضوع لظهر لنا ان الموضوع ليس بهذه البساطة، لأن التأكيدات والأولويات تختلف من وضع لآخر، ومن أمثلة ذلك أنه لو قام باجراء بحث لتقرير فاعلية برنامج ما، فهذا النوع من البحث يختلف عن بحث آخر لم تزل الأمور الفرضية التي لم تثبت عملياً موضع اختبار فيه

وأول سؤال قد يهدي الى الاجابة الصحيحة هو: من سيقوم بهذا البحث؟

إن هناك أنواعا عديدة من البحوث مبنية على مؤسسات مستقلة عن الجامعات وإن كانت على اتصال علمي بها، وهناك أمثلة عديدة على ذلك موجودة في العالم لاداعي لاستعراضها

وأهداف البحوث التي تقوم بها هذه المؤسسات تختلف في تركيزها على بعض النطاق عن البحوث التي تتم بواسطة

(*) مدير معهد الأمم المتحدة لأبحاث الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بروما.

منظمات للبحوث داخل نطاق نظام العدالة الجنائية ألَّا في حالة الاتفاق بين المسئولين عن نظام العدالة الجنائية وبين الباحثين والذي يقتضي تحديد نوع البحث وأهدافه.

وربما أتوسع قليلا في موضوع المنظمات التي تعمل في نطاق نظام العدالة الجنائية، ففي البلدان المتقدمة توجد مجموعة من الأجهزة لنظام العدالة الجنائية هي: الشرطة، القضاء، ومؤسسات التهذيب والاصلاح، وكل هذه الأجهزة لها وسائلها وطرقها، وأهدافها المحددة التي قد تختلف عن أهداف أو أولويات العالم الأكاديمي (يعني الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها) وربما نتعرض لهذا الموضوع في وقت لاحق.

وبالاضافة الى ذلك يأتي قسم الاجتماع في الجامعة، وقسم علم النفس، والأقسام الأخرى المتخصصة في علم السلوك، والتي قد تقوم بأبحاث في الدفاع الاجتماعي الى جانب مهمتها التدريسية.

وأهداف البحث الصادر عن الجامعة تقررها الحالة التوجيهية وفق ظروف الفرع الدراسي أو التدريبي، فقسم الاجتماع مثلا سيركز على الانحراف وأسبابه من زاوية الجانب

الاجتماعي، وقسم علم النفس سيتجه صوب ناحية أخرى، وعلى هذا فإن أهداف البحث سوف تختلف من باحث لآخر

وهناك مجموعة أخرى من الباحثين بما في ذلك الأفراد خصوصا في البلدان النامية، الذين لهم ميزة الاتصال المباشر مع المشاكل المتصلة بقضايا الدفاع الاجتماعي اثناء ممارستهم لنشاطهم اليومي في العمل، مما يشكل اغراء لهم يدفعهم للقيام بأبحاث تتصل بتخصصهم واهتمامهم.

فقد بدأت عملي كباحث فردي، وباستطاعتي أن أقول لكم ـ من خبراتي السابقة ـ ماهي مزايا ومساوىء العمل الفردي في البحث؟

أولها: الدافع الى البحث مرتفع جدا لأنك تواجه مشكلة تريد الحل الأمثل لها

الثاني: لأنك تعمل داخل الجهاز فان وصولك الى المعلومات سيكون بطريقة أسهل من غيرك، ولكونك تقدم خدمات فان أجهزة العدالة الجنائية الأخرى ستكون معك أكثر تعاطفا من غيرك، وعلى سبيل المثال: فإنني لم أجد صعوبة في اقتناء المعلومات التي تطلبها بحثي عن (السجون).

وهناك ميزة أخرى وذلك لأنني أؤدي عملي مفرداً وذلك انني ادرك مشاكل صاحب المهنة في ميدانه وأحس بالصعوبة

التي تواجه أصحاب القرارات والاداريين، فكنت مقبولا من أولئك الذين أعمل معهم.

وهذا الوضع مختلف عما يواجهه الأكاديميون الذين لا يحسون بمصاعب الاداريين وأصحاب المهنة مثل المحاسب، والطبيب وغيرهما، ويتعاملون معهم من منطلق التفوق الأكاديمي فتظهر تقاريرهم في كثير من الأحيان متعالية»، وغير منضبطة، ولا نحصل على الرضا من الجهات المعنية.

ولكن كما سبق القول فإن هذه الأمور محددة وذلك لقيام الشخص بعمله منفردا، ولكن لا يعني هذا ان من يعمل بمفرده لا يقوم باستشارة أحد، فقد كنت أستشير من لهم درايَة بعلم الاحصاء والاجتماع، والنفس، غير أني كنت مقيداً بحجم المواد التي ينبغي انجازها أو التعامل معها.

وكانت هناك محدودية الأموال اللازمة، ولكي تؤدي عملك الأساسي لابد وأن تكون لديك القدرة على تدبير الأموال اللازمة، ثم مواصلة العمل في البحث لانجاز ما عهد اليك من أعمال، وهذا التنقيب أو العمل المتواصل في البحث للحصول على المعلومات هو الذي يؤكد اهتمامك بالأمر وعند ذلك تحظى بالاحترام.

والمجموعة الرابعة التي تقع ضمن نظام العدالة الجنائية هي تلك الوحدات الخاصة بالبحث، وأحسن مثال أعرفه عن ذلك هو وحدة البحوث التي تخدم السجون والاصلاحيات في وزارة الداخلية البريطانية، أو بعبارة أخرى، ربما وجدت وحدة بحوث في السجن ولكنها ايضا تقوم بخدمة جهات أمنية أخرى في اطار نظام العدالة الجنائية

والمجموعة الخامسة: وحدات البحوث داخل الأجهزة الحكومية المبنية عادة على اساس التقسيم الجغرافي مثل: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

وربما وجدنا مراكز أخرى للبحوث غير حكومية مثل المركز الموجود في مالبورن باستراليا والذي يمتد عمله خارج استراليا، ولديكم مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للبحوث والتدريب وأحسن مثال على ذلك هو مركز الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والذي يقع في كوستاريكا، لأن سياسة الأمم المتحدة هي ايجاد أكبر عدد من هذه المؤسسات الاقليمية أو المراكز الخاصة بالبحوث.

ويوجد في اليابان مركز يخدم آسيا والشرق الأقصى كما أن هناك خطة لانشاء مركز يخدم افريقيا (أنشىء هذا المركز مؤخراً في أديس أبابا) ونأمل في أن يسهم المركز العربي

للدراسات الأمنية والتدريب ـ وهو أهل لذلك ـ في الجهود الدولية جنباً الى جنب مع مراكز الأمم المتحدة للبحوث.

وقد انشيء كذلك مركز في فنلندا لا يخدم الدول الاسكندنافية فحسب بل يؤمل منه أن تمتد خدماته الى غرب أوربا كلها.

هذه هي المراكز المختلفة للبحوث، ومادام الحديث عن أهداف البحوث فإنه يمكن القول: بأن لكل مركز رؤية تختلف عن الآخر من حيث تحديد الهدف والأولويات وفقا لاختلاف الظروف والحقائق، والأوضاع المعنية.

وربما أن أهداف البحوث هي: تحقيق أكبر قدر ممكن من المعلومات ورفع مستواها، وربما أن مراكز البحوث متفقة على هذا الرأي فإن بعض البحوث تركز على قضية معينة، أو مشكلة خاصة، يعتقد بأنها في حاجة الى حلول سريعة، أو الى تصحيح أوضاع لم تكن مقبولة، أو تحسين وضع ما من الأوضاع.

ان بعض البحوث قد تتجاوز التصور الأساسي المبني عليه نظام العدالة الجنائية، والبعض الآخر يعمل في اطار مفهوم النظام نفسه، ويحاول تحسينه من خلال أساليب أكثر

سلامة، ولقد كانت البحوث في الماضي تركز على الفرد معزولا عن مجتمعه وبيئته، ثم جاء علماء الاجتماع الذين ركزوا على المجتمع أكثر من تركيزهم على الفرد، ولحسن الحظ فإن هذا الاستقطاب يبدو الآن اقل أهمية مما كان عليه في الماضي، لأن الأسلوب الذي يركز على الفرد أسلوب ضيق، فقد بات من المسلم به أن سلوك الشخص هو ثمرة تعامله مع بيئته ومجتمعه، وهذا الأسلوب يعجب المدرسة النفسية التي تركز على التحليل الذي يعطي وصفا للحالة التي يكون عليها المريض، أو المراجع فقط، أما الاستنباط التحليلي فانه يعطي معلومات إضافية عن المريض أو المراجع.

فعلى سبيل المثال: بدلا من تحليل اضطراب انفصام الشخصية نجد أن الاستنباط التحليلي قد يشير الى ان فتاة خجولة عمرها ٢١ سنة هي الابنة الوحيدة لرجل ذي مستوى ذكاء عادي مصاب بانشطار الشخصية، وظهرت عليه اعراض اضطراب بعد صدمة حب عنيفة، وبعد فإن هذا العرض الموجز يجمع العوامل المرتبطة بهذا الفرد مع عوامل بيئية، ربما كان مردها حالة الشخص مما يعطي وصفا للحالة المرضية التي قد تكون لها قيمة علاجية مما يعطي فكرة عامة عن العلاج وأسلوبه.

وإذا كان من غير المقبول أن يأتي علم الاجرام ليضفي على الشخص صبغة معينة نتيجة تحليل أو فحص مباشر، فانه من غير المقبول أيضا ان يأتي عالم الاجتماع ليلقي التبعة على البيئة والمجتمع عما لاحظه على المريض.

إن نشاط وحدات البحوث التابعة لنظام العدالة الجنائية انما هو لتقويم أعمال ذلك النظام حتى يتمكن من تجديده وتحسينه وتنقيحه، وهذه الوحدات تسير وفق سياسة مرموقة هدفها حل المشاكل.

كما أن نشاط مجموعات البحوث المستقلة في مؤسسات تسير ذاتيا، أو في مؤسسات كالجامعات والمعاهد فإنه يسير أيضا وفق سياسة معينة لها برامجها في حل المشكلات، ولكنها ليست بالضرورة أنها أوجدت لهذا الغرض فقط.

وهكذا فإن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب فريد في نوعه، لأنه لا يقع ضمن أي من تلك المجموعات، فعلى الرغم من كونه حكومياً الاَّ أن موقعه يمكن ان يكون بين نوعين من تلك المجموعات، فطبيعته تمثل نشاط وحدات البحوث في نظام العدالة الجنائية، وهدفه الأساسي هو خدمة الدول الأعضاء التي تسير وفق سياسة معينة.

ويمكن للبحوث الميدانية أن تحمل في طياتها الحلول المطلوبة، وان تكون ذات طبيعة لحل المصاعب وهي تضع المتطلبات التصحيحية، والمؤشرات لحلها، وهذه العملية ليست بالسهولة المتخيلة، لأن دواعي التصحيح عند بحث المشكلة توجب تحديد المشكلة أولا، ثم تحليلها بطريقة تنتج دليلا ومرشدا للأسلوب الذي ينبغي أن تحل به وهذا أمر ليس سهلا من الناحية العملية.

وقد يكون من الأفضل أن أتوسع في هذا الموضوع، فمثلا: قد تكون لدى الشرطة مشكلة من نوع ما، فتستدعي الباحث لبحثها كما أنه ليس من الممكن دائما ان تكون مثل هذه المشاكل قد وضعت بطريقة يمكن بحثها لايجاد مقترحات أو حلول لها، وربما بات من الضروري تقسيم أنشطة البحث الى خطوات مختلفة تؤدي احداها الى الاخرى، ولسوء الحظ فانه ليس من الضروري في الحياة العملية ان تؤدي فيها خطوة الى أخرى، ولكن ليس معنى هذا ان نوع البحث لا فائدة منه لأنه لا يؤدي الى حل المشكلات في الحاضر، وذلك لأن الأبحاث قد تعطي ميزة اخرى بفتحها آفاق جديدة، ومداخل الى أمور يمكن من خلالها تطوير النظام وتحسينه.

وتوجيه البحث وأولوياته يعتمدان على الباحث نفسه، من حيث شخصيته وثقافته، وموقعه في العمل داخل المؤسسة التعليمية أو الجهة التي تقوم بإعداد البحث، بالاضافة الى اعتماده على السياسة الحكومية، وعلى نظام جهاز العدالة الجنائية في تكوينه وتطوره.

ومن الأمور المقررة أن سير عمل الباحث الأكاديمي لا يعتمد على درجة الصلة المباشرة مع السياسة المقررة كما يفعل الباحث في الممارسات التطبيقية ونتيجة لذلك فانه قد لا يهتم الباحث الأكاديمي بهذه الصلة المباشرة حتى ولو كان مدعوا للمساعدة في مشروع بحث تكون وجهته حل مشكلة من نوع ما، وربما أصبح مشغولا باستعراض اسلوبه الخاص المتطور في منهجية البحث، وكيفية تنفيذه باجراءات معينة قد ترهب المسئولين لاجراءاتها الطويلة وتكاليفها المالية.

ولسوء الحظ ان تلك الاجراءات الطويلة الدقيقة، واستعراض الأسلوب المطلوب قد لا يخدم في بعض الأحيان، اكثر مما يخدمه اسلوب بحث باجراءات مبسطة وواضحة، وإدراك جيد لتقدير الأمور.

وقد قيل: إن الطرق الدقيقة ذات الاجراءات والأرقام الكبيرة قد لا تؤدي الى علاج موضوع ما، مالم يكن تصوره الأولي حسنا، على الرغم من أن استعمال الاحصاءات قد يعطي مظهرا للحقيقة، في بعض الأحيان، مع انها ليست متحققة في الواقع، والأهم من ذلك هو ان التصورات والفرضيات لا توجد من عدم، وكذلك تخطيط البحث وأسلوبه، اذ ان البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لها دور أساسي في الموضوع.

إن الباحثين في البلدان النامية، والذين تلقوا تدريبهم في أوربا، أو أمريكا، أو في المناطق المحلية الخاضعة لتقاليدهم يطمحون ويتوقون الى الاعتراف بهم من قبل مجتمعات البحوث الدولية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة، لذلك فهم قد يميلون الى تقليد زملائهم في البلدان المتقدمة باتباع الأسلوب المطبق نفسه وذلك ليتمكنوا من الحصول على ما يطمحون اليه من اعتراف وقبول دون أن يختبروا هذه الطرق والأساليب اختباراً دقيقا وملاحظة مدى ملاءمتها للدول النامية

وعلى كل حال. فإنه يجب القول بأنه توجد مجموعة من الباحثين في البلدان النامية لها القدرة على الابداع والتخيل،

ولديهم الشجاعة لاستعمال الطرق والأساليب ذات الصلة بأوضاعهم غير عابئين بمدى قبولهم وذلك لتأكدهم من سلامة الاجراءات، وعلى كل فإن هذا الطموح للظهور، والتطلع الى الحصول على اعتراف عالمي ربما كان حديثاً عابراً.

وبتطبيق الأسلوب الجماعي في بحث يضم أناساً من أبعاد ثقافية مختلفة تقلّ مشاكل الأفراد وتصوراتهم الشخصية

والواقع إن هناك الآن اتجاها لجعل دراسة علم الاجرام والدفاع الاجتماعي تستوعب الآراء الكثيرة المتداخلة بدلا من النظرة التي قد لا تسمح بكثير من الآراء والقواعد.

والآن أنقل لكم عبارة أحد زملائي لتكون الخاتمة:

«كل عالم متمسك بقوة بمنهجه في العمل وطريقته في البحث، ونادراً ما يلجأ الى الأسلوب المداخل»، والمنهجية الشخصية برج عاجي قد لا يحس بمطالب الجمهور، وكثيرا ما يكون الحديث عن الاهتمام بالأمور ذات الحاجة الماسة من قبيل التملق لأولئك الذين يقومون بتمويل المشروع.

وهؤلاء الممولون يعملون من زاوية قابلية المشروع للنمو وأهميته كما اشار اليها الباحثون، وعندما يقدمون مشروع

ميزانيتهم وطلباتهم انهم قد يشيرون اشارة طفيفة للاحتياجات الفعلية للمشاكل الاجتماعية.

يهتم العلماء فقط بصياغة النظريات بدلا من مراجعتها وتقويمها، وتكرارها هو الوسيلة الوحيدة لمراجعتها، وتأكيد صحتها يعد أمراً غير ذي أهمية.

كما أن لديهم قناعة بمعتقداتهم الخاصة التي استخلصوها من نظريات وآراء كما أنهم يميلون الى تجاهل النواحي العلمية في البنيان الاجتماعي الثقافي، واختلاف الاستجابة للضغوط.

غير أن الجميع يرغب في أن يجني شيئا من البحث فالباحث يرغب في كسب العيش وارضاء اهتمامه، وممارس العمل والمعاين يرغبان ارشاداً في كل حالة على حدة، وصانع السياسة يريد معلومات أو مشاركة في المسئولية عندما يرتاب في مسار الاجراء أو تعدد الآراء.

والجمهور يطالب بأقل قدر ممكن من الجريمة، أو بأقل ضرر ينتج عنها للفرد والمجتمع

إذن: ان الحاجة الى طريقة متكاملة في البحوث المتعلقة بالدفاع الاجتماعي لا يمكن التأكيد عليها أكثر من ذلك وبهذه،

الطريقة يمكننا القول بأن مشاكل البحوث النظرية تجاه البحوث التطبيقية ستقف أهميتها عند هذا الحد.

ولو اتبعنا أسلوب التأكيد على أهمية التنافس بين قضايا البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية فسوف يفقد الأمر كله الأهمية المطلوبة.

وأود أن أنهي الموضوع بهذه العبارة: «لسنوات خلت كان هناك تناقض بين ما يطلق عليه البحوث الأساسية الخالصة من جهة، والبحوث التطبيقية من جهة أخرى، ولكن كما سبق القول بمواصلة البحث المتكامل المنسجم على نحو قابل للتبادل المنضبط سوف يكون هذا الخلاف أو التناقض عديم الجدوى ولا أهمية له على الاطلاق».